تجارة مزدهرة
الأمن الخاص والأسلحة الصغيرة

باتت الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) تخضع لمراقبة دولية دقيقة بحكم الأدوار التي أدتها في حربي أفغانستان والعراق، فضلا عن المخاوف المتصلة بتصور عدم خضوع الأمن الخاص للمساءلة عما يرتكب من أفعال. ويلقي تورط الشركات الأمنية الخاصة الدولية، الذي حظي بتغطية إعلامية مكثفة في النزاعات المعاصرة، بظلاله على اتجاه أكثر اتساعاً نحو خصخصة الأمن في المجتمع ككل، ولا سيما في الأماكن الخالية من النزاعات. تتراوح الشركات الأمنية الخاصة من شركات محلية صغيرة إلى شركات كبيرة متعددة الجنسيات تقوم بتنفيذ عقود لعملاء شتى مثل الحكومات والشركات الدولية والأعمال التجارية المحلية وأسر خاصة.

وعلى حين كُرّس قدر كبير من الاهتمام لمناقشة شرعية الشركات الأمنية الخاصة في تولي ما يعتبر من اختصاص الدولة، فإن جهوداً أقل بذلت في توثيق أنواع الأسلحة الصغيرة التي تستخدمها الشركات الأمنية الخاصة والثغرات المحتملة التي تتخلخل سيطرتها عليها. يتفحص الفصل حجم تجارة الأمن الخاص على المستوى العالمي، ويحصي مدى تسلحها، ويتساءل عما إذا كانت معدات الشركات الأمنية الخاص تسهم في تمتين الأمن أو تقوضيه. النتائج الرئيسية كما يلي:

- تقدر هذه الدراسة، استناداً إلى دراسة ٧٠ بلداً، أن قطاع الأمن الخاص الرسمي يوظف ما بين ١٩,٥ و٢٥,٥ مليون فرد في جميع أنحاء العالم.
- الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) تحوز بين ١,٧ و٣,٧ مليون قطعة سلاح عالمياً، وهذا التقدير نابع من الاعتماد على استقراء لقوائم الجرد المبلغ عنها. وإذا ما أدرجت الأسلحة غير المعلن عنها والمحمولة بصورة غير مشروعة، فما لا شك فيه إن المخزون العالمي للشركات الأمنية الخاصة سيكون أعلى.
- حيازة الشركات الأمنية الخاصة من الأسلحة النارية عالمياً ليست سوى جزء بسيط مما تحوزه وكالات إنفاذ القانون (٢٦ مليون قطعة سلاح) والقوات المسلحة (٢٠٠ مليون قطعة سلاح).
- على الرغم من أن دولاً عدة تحظر استخدام الأسلحة الصغيرةعلى الشركات الأمنية الخاصة، إلا أن مخزون هذه الشركات في بعض المناطق المتضررة من النزاع يبلغ أكثر من ثلاثة أسلحة لكل عامل.
- خارج مناطق النزاع المسلح، الشركات الأمنية الخاصة العاملة في أمريكا اللاتينية هي الأكثر تسلحاً، حيث تبلغ نسبة تسليح

ضابط باكستاني يتفقد أسلحة غير مرخصة جرت مصادرتها من شركة أمن محلية، إسلام آباد، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ © نافيد أنجوم/ صورة أسوشيتد برس

حراس مسلحون من شركة أمن خاصة يتدربون على الرمي من مسدسات عيار ٩ ملم، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، يونيو/حزيران ١٩٩٧ © رويترز

كل موظف فيها حوالي عشرة أضعاف مثيله في أوروبا الغربية.

- الشركات الأمنية الخاصة العاملة في أفغانستان والعراق مجهزة ببنادق أوتوماتيكية ورشاشات وبنادق قنص وقذائف صاروخية في بعض الحالات، ما يثير تساؤلات حول أدوارها «الدفاعية» المعلنة.

أمريكا اللاتينية تبرز باعتبارها المنطقة التي تتمتع بها الشركات الأمنية الخاصة بالتسلح الأكبر.

نمت صناعة الأمن الخاص نمواً ملحوظاً في جميع أنحاء العالم، فهي توظف عدداً أكبر مما توظفه الشرطة في كثير من البلدان. وتشير الاتجاهات، التي تنبو عنها طريقة تشغيل الافراد في الشركات الأمنية الخاصة وتوقعات القطاع والعقود الحكومية، إلى أن هذا القطاع سيواصل توسعه في المستقبل المنظور. وبتطور هذا القطاع ستتخلف عنه الضوابط الموضوعة لتنظيمه. فالدول ما لبثت متخلفة عموماً عن تطوير آليات رقابة فعالة على الشركات الأمنية الخاصة، ويبدو أنها تتخذ تدابير لازمة فقط رداً على الانتهاكات بدلا من منعها.

يكشف الفصل بأن مستوى الرقابة التنظيمية التي تمارس على الأسلحة النارية التابعة للشركات الأمنية الخاصة ليست استثناء من هذه القاعدة. فبعض الشركات الأمنية الخاصة متورطة باحراز أسلحة نارية وحيازتها بشكل غير مشروع، وفقدانها أسلحة بالسرقة وقيامها باستخدام أسلحتها الصغيرة ضد المدنيين رغم عدم تعرض افرادها لأي استفزاز . بيد أن المعلومات المتوفرة غير مؤكدة، وأن مراقبة حيازة الشركات الأمنية الخاصة تحسنت فقط في حالات منعزلة، وذلك رداً على انتهاكات حظيت بتغطية إعلامية مكثفة. وليس ثمة إبلاغ أو معرفة كبيران بالكمية الفعلية للأسلحة النارية وأنواعها لدى الشركات الامنية الخاصة. كما تنعدم، في كثير من البلدان، المعايير الرسمية لإدارة أسلحة الشركات الأمنية الخاصة وصيانتها وكذلك تدريب العاملين فيها.

إن غياب تشريع فعال يعني أن القطاع قد طوّر إلى حد كبير معاييره الخاصة بالأسلحة النارية، الأمر الذي تتمكن منه وترغب في تنفيذه الشركات الكبرى فقط. فسرية المعايير الداخلية للشركات الأمنية الخاصة معناه عدم نشر هذه المعايير على نطاق واسع أو الاشتراك فيها داخل هذا القطاع، وهو أمر أفضى الى التزام الشركات الأمنية الخاصة المختلفة بقواعد متباينة .

وعقب اعتماد وثيقة مونترو ثمة مستقبل للجهد الجاري بتنظيم القطاع الأمني الخاص دولياً ووطنياً وعلى مستوى القطاع بسبب دعم كل من القطاع والدول ذات الصلة، فضلا عن نية إنشاء آليات مراقبة مستقلة. وسيستلزم تقييم فعالية هذا الجهد مزيداً من الشفافية ومشاركة المعلومات بشأن مؤهلات العاملين في الشركات الامنية الخاصة ومستويات التدريب وحوادث سوء المعاملة .وبالمثل يستلزم مزيد من المعلومات لتقييم ما إن كانت الضوابط المفروضة على الأسلحة النارية العائدة للشركات الأمنية الخاصة يجري تنفيذها وتطبيقها فعلاً.

انعدام شفافية الإجراءات الداخلية للشركة الأمنية الخاصة يجعل من الصعب عمل تقييم موضوعي.

استلزام مزيد من الشفافية من الشركات الأمنية الخاصة بخصوص اقتنائها الأسلحة وتصريفها سيحسن القدرة على قياس التقدم والزام القطاع بالمعايير الدولية إلى حد كبير. فالمخاطر في هذا القطاع قد تكون كبيرة، إذ أن الإخفاق في تقديم أدلة على الامتثال لمعايير مقبولة سيعرضها لانتقادات الرأي العام، والخسارة التجارية، ومن ثم رد فعل حكومي حاد.